

العلماء ومستحدثات العصر

- الله يجزيكم بالخير فضيلة الشيخ. طيب فضيلة الشيخ: اليوم على امتداد العالم الإسلامي ينعدد العلماء والفقهاء، وتتعدد بالتألي المرجعيات الشرعية للشعوب المسلمة، ونرى اليوم رأيين يشيعان في الساحة: منها رأى يرى ضرورة الاكتفاء بما يقول به علماء هذا البلد المبارك الطيب أهله إن شاء الله، وبعتبر أنه لا يوجد خارج هذه البلد علماء موثوقون في علمهم ودينهم بحيث يستحقون ويؤخذ برأيهم. ورأى آخر يتطرف في الجهة الأخرى المقابلة تماماً، ويتهم علماء هذا البلد المبارك بالانغلاق، وعدم إدراك مستجدات العصر، وينادي بضرورة ترك فتاواهم، والاستماع إلى فتاوى علماء الأمصار الأخرى. فأين الحق في هذه المسألة والصواب؟ لا شك في هذا الأمر الواقعي؛ نحن نقول: علماء المملكة وهيئة كبار العلماء الذين تثق الدولة بأقوالهم، والذين جعلتهم مرجعاً لفتاوى العلمية والبحوث العلمية، وكذلك اللجنة الدائمة لفتاوى العلمية والبحوث العلمية، وكذلك القضاة الذين وثقت بهم الدولة في هذه البلد وولتهم وظيفة القضاء، وكذلك أيضاً قبلت الدولة أقوالهم في الفتوى، وهذا أيضاً تداع كلماتهم ونصائحهم في الإذاعة وتنشر كتبهم. نرى أنهم محل ثقة. ومع ذلك لا نقطع عن الآخرين الأهلية؛ فلا شك أنه يوجد كثير في البلاد الأخرى، في البلاد الإسلامية الواسعة يوجد كثير؛ عندهم علوم، وعندهم فقه، وعندهم معرفة، سواء وافقوا علماء هذا البلد في فتاواهم أو خالفوهم في بعض المسائل التي يدخلها الاجتهاد. وما ذاك إلا أن المسائل الخلافية يدخلها الاجتهاد؛ ولأجل ذلك اختلف فيها العلماء، وتنوعوا إلى المذاهب الأربع كما هو معروف، وكل اختياره من الأئمة ومن أتباعهم؛ فنحن لا نخطئ من يعمل بالمذهب الشافعي أو المالكي أو الحنفي إذا كان له وجهة دليل، ونلومه إذا تبين له الحق وأصر على خلافه تعصباً لمشائخه وللعادات التي تجري في بلاده، وكذلك أيضاً ثلثة كثيراً من المشائخ الذين ينکرون شيئاً من الأدلة من أجل ما هم فيه في بلادهم مما عاشوا عليه من تلك المحدثات، وتلك البدع وتلك المعاراض التي أفسوها، وصاروا يرخصون فيها مجارة لأهل بلادهم وأهل زمانهم ولو لامة أمرهم؛ لا يبرر موقفهم. وأما حجر الحق على علماء هذا البلد؛ فلا نقول إنهم معصومون من الخطأ، بل نقول: إنهم أقرب إلى الصواب، وإن عند العلماء الآخرين في سائر البلاد اجتهادات، قد توافق الحق وتقرب منه، وقد يقع فيها شيء من المخالفات التي ليست متعمدة. ولكن هناك كثير من الذين تسموا بأنهم علماء وعندهم شهرة ولهم مكانة، إذا وضحت لهم الحق لم يقبلوه، قد يكونون في داخل هذه البلد؛ فيتعصبون لما هم عليه من البدع والمخالفات، ويتشبثون بها، ويدعون أنها هي الصواب، مع أنهم قطعوا شبههم، ورد عليهم رداً مقنعاً، ولكن من آثار تعصبهم أصروا على أن نذكر أمثلة لهؤلاء الذين يقع عليهم اسم علماء، وهم مع ذلك يقعون في هذه الأخطاء وفي هذه المخالفات في داخل المملكة وفي خارجها. ونقول: عذرهم أنهم يريدون مجارة الناس، وأنهم يفتون بما يرون عليه أكثرية الناس، وما يرون أنهم يألفونه، كإفتائهم بأن حلق اللحى جائز وليس بمحرم، وأنه من الأمور التي تكفلها العادة، وإنائهم بأنه لا مانع من أن المرأة تكشف وجهها، أو أنها ت safar وحدها أو ما أشبه ذلك. ولا شك أن هذه المستحدثات التي تجددت، نرى أنها لها أهميتها ولها مكانتها؛ ولأجل ذلك يتتساهل بعض مشائخنا عندما يرون الحاجة إلى سفر المرأة في الطائرة -مثلاً- بدون محروم لعدم المحذور، وأما منع المرأة منعاً كلياً عن أن تعمل، أو عن أن تسافر للحاجة أو ما أشبه ذلك، فيرى ذلك بعض المشائخ، وبعضهم يتتساهل في مثل هذا. وبكل حال، فإن التشدد الزائد لا يجوز فهماً مع وجود هذه المستحدثات الجديدة، وكذلك التوسيع وفتح الأبواب فتحاً كلياً هذا أيضاً لا نرى القول به؛ خير الأمور أوساطها. نعم. - يعني - فضيلة الشيخ - ليس هناك أفضلية مطلقة للأخذ بالأحوط، ولا أفضلية مطلقة لرفع الحرج، وإنما هو الموارنة؟ نعم.